اي ما يقل عن ٩ سنتات يوميا موزعة على مختلف نشاطات الوكالة ، اي ان ما تصرفه الوكالة على الفرد اللاجيء يقل عن ١/٣٠ من معدل دخل الفرد الامريكي في تلك الفترة . كما ان هذا المبلغ (٣٩ دولارا في السنة) يعادل ثمن (١/٨) معدل دخل العامل العربي عام ١٩٤٢ (٩٨ جنيها فلسطينيا في السنة) » (٢٦) .

وحتى هذا القدر الضئيل من المساعدات ، التي كانت تقدمها وكالة الاغاثة ، لم يصب كل المحتاجين في قطاع غزة ، اي اولئك الذين لم ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجيء ، وهو « الشخص الذي كانت فلسطين محل اقامته الطبيعية لمدة لا تقل عن سنتين قبل نشوب النزاع عام ١٩٤٨ والذي فقد مسكنه ومصدر رزقه نتيجة لهذا النزاع » . ونتيجة لهذا التعريف ، فقد استبعد ، من مساعدات الوكالة ، أولئك الذين كانوا يقيمون في قطاع غزة الحالي ، ولهم مسكن فيه ، ولكن مورد رزقهم كان في الارض المحتلة ، الامر الذي أجبر الوكالة على الاعتراف بهذا الوضع في تقرير لها جاء فيه « تجد في حالة قطاع غزة ان جميع السكان تقريبا في حاجة الى الاغاثة نتيجة لاقامة خط الهدنة ويبلغ عدد هؤلاء ٧٠٠ر٠٠٠ شخص من غير المسجلين في الوكالة » . كما جاء في التقرير اياه « ان ٩٠٪ من ملاك الاراضي كانوا يعتمدون في جلب رزقهم على اراض تقع خارج القطاع . وان نصف العمال غير الفنيين كانوا مستخدمين خارج القطاع » .

باسم هؤلاء الذين اصطلح على تسميتهم لاجئين اقتصاديا ، رفعت الى الجهات المعنية مذكرة اشارت الى « الكارثة التي حلت بأهل البلد (وان) لا فرق بينهم وبين اللاجئين في شيء ويمكن القول جزما ان اللاجئين احسن حالة منهم .. ولهذا فقد اخذ اهل هذا البلد بعد ان نفذ اخر قرش لديهم يقتاتون ضلوع الصبر والجزر والفجل وحشائش الارض .. » .. ولان « الجوع كفر ويجب تلافيه (...) راجعنا رئيس هيئة الاغاثة بخصوص تموين الاهالي ، فكان الجواب بالرفض ، مما اضطرهم الى قلع نوافذ بيوتهم واسقفتها لبيع خشبها .. و ... لان المسألة فيها حياة وموت لعدد لا يقل عن ستين الف نفس (...) ولان مدير الاغاثة قد صرح بأن كل من فقد مورد رزقه يعد لاجئا ، فيجب على الامم المتحدة اعتبارهم لاجئين وأن تموينهم » (٢٧).

وبدلا من قيام الوكالة بتوسيع خدماتها ، انسجاما مع الوضع المشار اليه ، كانت الهيئة تخطط لتخفيض عدد المستفيدين من خدماتها ، انسجاما مع فقرة وردت في قرار تشكيل هيئة الاغاثة تقول فيه « تطلب من الامين العام بالمشاورة مع الوكالات العاملة مواصلة الجهود لانقاص عدد حصص

مكتبة جامعة بير زيت